مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (5)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (5) 2018

النّسبة والتّركيب

الدّكتور حسين وقّاف*
ردينة محمّد محفوض**

(تاريخ الإيداع 19 / 4 / 2018. قبل للنشر في 2 / 10 / 2018)

□ ملخّص □

إنّ المعنى النّحوي معنى زائد على المعنى المعجمي للمفردة؛ فهي تكتسبه عندما توضع في سياق معيّن وفق ما يقتضيه التّركيب من نظام، فالكلمة تتفاعل مع غيرها من كلمات الّتركيب الّتي لا تمتّ لمعناها بصلة، وتشترك معها في التّعبير عن المعنى المراد، وينتج عن هذا التّفاعل تعلّق الكلمات بعضها ببعض، وتكون العلاقات التّركيبيّة فيما بينها وسيلة لغويّة عقليّة لإنتاج جانب مهمّ من الدّلالة الّتي يمكن وصفها بالدّلالة الوسطيّة؛ إذ هي متوسّطة بين الدّلالة الأوليّة (المعنى المعجمي)، والدّلالة العامّة النّهائيّة (المعنى الدّلالي).

وفي هذا البحث المتواضع محاولة لإلقاء الضّوء على العلاقة المعنويّة الّتي تربط الكلمات بعضها ببعض ضمن التّركيب وهي (النّسبة) ، حيث عُني البحث بتعريف النّسبة، والحديث عن أنواعها عند النّحويّين (النّسبة التامّة، والنّسبة النّاقصة، والنّسب الخاصّة)، وأنواعها عند علماء الأصول.

كما تناول البحث الحديث عن دوال النّسبة (الصّيغة، الحروف)، وعن علاقة النّسبة بالإسناد.

وتبيّن أنّ النّسبة أعمّ من الإسناد، والإسناد لا يزيد عن كونه نوعاً واحداً من أنواع النّسبة، غير أنّه " نسبة مقوّمة للتّركيب يفاد بها المخاطب".

الكلمات المفتاحيّة: الدّلالة ، المعنى المعجمي ، المعنى الدّلالي ، النّسبة ، دوال النّسبة، الإسناد، الّتركيب.

* أستاذ – قسم اللّغة العربيّة – كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة – جامعة طرطوس – طرطوس – سورية.
** طالبة دكتوراه – قسم اللّغة العربيّة – كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة – جامعة تشرين – اللاّذقيّة – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (5)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (5) 2018

Attribution and Composition

Dr. Hosain wakaf *
Rodina Mahfoud **

(Received 19 / 4 / 2018. Accepted 2 / 10 / 2018)

□ ABSTRACT □

The grammatical meaning is an added meaning to the lexical meaning of the individual; it acquires it when placed in a given context as required by the structure of a system. The word interacts with other words of structure that are not related to it, and share with it the expression of intended meaning. This interaction results in the attachment of words to each other, the Synthetic relations are among them a linguistic and mental tool for the production of an important aspect of semantic that can be described as a mean
It is intermediate between the primary semantic (lexical meaning) and the final general semantic (semantic meaning).
In this research, an attempt is made to shed light on the moral relationship between the words in the structure, which is the (attribution), The research is concerned with the definition of the attribution, and the discussion about lts types according to the grammarians (complete attribution, incomplete attribution, special attribution), and its types according to the jurists.
Also, the research dealt with the function of the attribution (formula, letters), and the relation between attribution and predication. It turns out that the attribution is more general than the predication, and the predication is no more than one type of attribution, but it is "an attribution rectifier the structure to benefit the addresses."

Key words: semantic, lexical meaning, semantic meaning, attribution, attribution functions, predication, structure.

* **Professor, Arabic Language Department, Faculty of Arts and Humanities, Tartous university, Tartous, Syria.**

** **Postgraduate student, Arabic Language Department, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen university, Lattakia, Syria.**

مقدّمة:

الأساس في التّركيب (structure) هو مضامّة الألفاظ بعضها بعضاً تبعاً لنسبة معيّنة تُسخّر لها كلّ الوسائل، فالعلاقة بين الكلمات وأدوات الرّبط في اللّغة العربيّة علاقة تلازم عضويّ وثيق، لا يفصل بينها، والمتكلّم هو الّذي يذكّر ويؤنّث، ويثنّي ويجمع ويقدّم ويؤخّر، وهو كذلك من يرفع وينصب ويجرّ بناءً على نسب توزيعيّة حسّاسة، ففكرة النّسبة (attribution) قائمة على العلاقات بين أجزاء الجملة، والرّابط هو الدّال على المعنى النّحوي بعلاقة تبيّن تحمّل الكلمة لذلك المعنى، وهو مدلول النّسبة. ودلائل النّسبة (attribution functions) على ذلك هي: العلامات الأصليّة والفرعيّة للإعراب، لبيان المقصود ومراد المتكلّم والغاية من التّركيب أو نظم الكلمات[1].

أهميّة البحث وأهدافه:

لما كانت اللّغة أداة تواصل، ووسيلة له صار لزاماً ألّا تدّخر إمكانيّة إلّا سخّرتها لتأدية مهمّتها في إيصال المعنى المراد بكفاءة ووضوح؛ لهذا لم يقيّد الفكر العربيّ النّحوي نفسه بدراسة التّركيب الخارجيّ للّغة، ذلك الّذي تّصوّره مجموعة من الرّسوم الشّكليّة الخاصّة بالحالات الإعرابيّة، والتّرتيب الحرّ أو المقيّد، والمطابقة المطلقة أوالجزئيّة، والتّرابط بين عناصر التّركيب عن طريق الرّصف، أو بعض الأدوات؛ بل اهتمّ بالكشف عن التّركيب الدّاخليّ تلبية لروح التّركيب المستمدّ من النّسبة مابين العناصر.

فلكلّ هذا جاء هذا البحث هادفاً إلى الآتي:

- إبراز أهمّيّة النّسبة، في بيان المعنى.
- إظهار دور النّسبة في بناء الجملة العربيّة.
- الكشف عن دوال النّسبة في تأدية المعنى.

منهجيّة البحث:

لقد نهجنا في دراستنا منهجاً وصفيّاً تحليليّاً يقوم على استقراء الظّاهرة النّحويّة المدروسة على نحوٍ واقعيّ، ووصفها وتعليلها دون إطلاق الأحكام عليها. وقد اعتمدنا في الدّراسة على بعض المراجع العربيّة التّي تناولت الحديث عن موضوع البحث؛ وهو: النّسبة والتّركيب.

العرض:

سنتناول في العرض كلّاً من: تعريف النّسبة، وأنواع النّسبة: (التامّة، والناقصة، والنّسب الخاصّة)، وعلاقة النّسبة بالإسناد، ودوال النّسبة: (النّسبة بالصّيغة، والنّسبة بالحروف).

(1) انظر: الإعراب والتّركيب بين الشّكل والنّسبة، محمود عبد السّلام شرف الدّين، القاهرة، دار مرجان للطّباعة، ط1، 1984م، ص123.

1- تعريف النّسبة.

النّسبة (attribution) هي: القرابة والعزو[2]، وقياس شيءٍ إلى شيء[3]، وإيقاع الشّيء بين شيئين[4]، وحالة بين شيئين ورابطة لأحدهما إلى الآخر[5]، وبشكل جامع يمكن تعريفها بأنّها: قرينة (Contexture) معنويّة كبرى، تعني إضافة شيء إلى شيء آخر وربطه به؛ حيث تعلّق إحدى الكلمتين بالأخرى، وتحتاج دائماً إلى طرفين هما: المنسوب (وهو الحدث) والمنسوب إليه (وهو الذّات)، وإدراك تلك النّسبة يسمّى حكماً[6]. ففي الجملتين: " الشّمس ساطعة"، و "نام الولد"، (السّطوع و النّوم) هما الحدث، و(الشّمس و الولد) هما الذّات.

وقد عرّف أتباع المذهب الوصفيّ النّسبة بأنّها: " الجهة في الضّميمة الّتي تفسّر العموم النّاشئ من إثبات المسند والمسند إليه، والثّلاثة معاً تساعد على التّماسك في السّياق"[7]، فهي مظهر من مظاهر التّرابط السّياقي في اللّغة.

2- أنواع النّسبة.

يمكن تقسيم النّسبة إلى ثلاثة أنواع، هي: النّسبة التامّة (وتسمّى: أساسيّة أو كلّيّة)، والنّسبة غير التّامّة (وتسمّى: ناقصة)، وهناك أيضاً النّسب الخاصّة، وفيما يلي شرح موجز لكلّ منها.

أ- النّسبة التّامّة (الأساسيّة أو الكلّيّة):

إنّ المراد من كلّ جملة حقيقيّة مستقلّة "اسميّة أو فعليّة، مثبتة أو منفيّة) مثل: (الشّتاءُ مقبلٌ)، و: (أقبلَ الشّتاءُ)، و: (الإنسانُ غيُر مخلَّد)، و: (الإنسانُ لا يُخَلَّد" هو: "الحكم"؛ أي: "الإسناد" (predication)؛ أي: "النّسبة"، وهذه الألفاظ الثّلاثة متّحدة في مدلولها الّذي هو: (المعنى المفهوم من الجملة إثباتاً أو نفياً)، والّذي يعبّر عنه النّحاة بأنّه: (الرّبط المعنويّ بين طرفي الجملة، ربطاً يقتضي أن يقع على أحدهما معنى الآخر، أو ينفى عنه). ويستخدم النّحاة عبارة: "النّسبة الأساسيّة" أو: "النّسبة الكلّية" للتّعبير عن ذلك المعنى، فالنّسبة هي الرّبط المعنوي الّذي لا يمكن أن تخلو منه جملة مستقلّة بمعناها، وباختصار يقولون: "النّسبة" دون وصفها بصفة "الأساسيّة" أو"الكلّية" لاصطلاحهم على أنّها

---

(2) لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير؛ محمّد أحمد حسب الله؛ هاشم محمّد الشّاذلي، دار المعارف، القاهرة: من دون تاريخ، مج6، ص4406، مادّة (نسب).

(3) موسوعة كشّاف اصطلاح الفنون، محمّد علي التّهاوني، تحقيق: علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996م. ص 1687.

(4) التّعريفات، علي بن محمد بن علي الحسيني الشّريف الجرجاني، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط2، بيروت: دار الكتب العلميّة، 2003م، ص 237.

(5) كشّاف اصطلاح الفنون، التّهاوني، ص 1690.

(6) انظر: البحث النّحوي عند الأصوليّين، مصطفى جمال الدّين، إيران، قمّ، دار الهجرة، ط2، 1405 هـ، ص 180.

- و: كشّاف اصطلاح الفنون، التّهاوني، ص 1690.

(7) النّحو الوصفي في القرآن الكريم، محمّد صلاح الدّين مصطفى، الكويت، مؤسّسة علي جراح الصّباح، 1979، من دون طبعة، ص314.

المقصودة عند الإطلاق[8]. وهذا ما نسمّيه "النّسبة التّامّة"، فعندما يكون الإسناد أصليّاً تكون النّسبة تامّة يصحّ السّكوت عليها[9].

وهذه النّسبة الثّابتة الدّائمة تكون في العمدة من الكلام بين طرفين جرّدا للإسناد، وبالتّالي تضمّ الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، والفعليّة (الفعل والفاعل أو نائبه) من ناحية المعنى أو الرّبط؛ أي: الجملة النّواة أو الجملة التّوليديّة وفق الدّراسات الألسنيّة الحديثة[10]، وهي تمثّل البنية العميقة الّتي يمكن أن يصاغ منها عدّة جمل في البنية السّطحيّة[11]، فالنّسبة الإسناديّة هي الجامع المشترك بين نمطيّ الإسناد، والمسؤولة عن الرّفع؛ لأنّ المبتدأ يرتفع بإسناد الخبر إليه، كما يرتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه[12].

وقد أعطيت النّسبة دوراً أعمّ في تفسيرها الرّفع، فهي العامل؛ لأنّها آلة الرّبط إذ قال بعضهم: " العامل في المضاف إليه النّسبة الّتي بين المضاف والمضاف إليه، والعامل في الفاعل والمفعول النّسبة الّتي بينهما وبين الفعل، وقال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل"[13].

وقد جعل الأصوليّون النّسبة التّركيبيّة التّامّة ثلاثة أنواع هي[14]:

1- النّسبة الحدثيّة (صدوريّة أو وقوعيّة) الّتي تقع بين طرفين إسنادهما: الحدث ومحدثه، ويعبّر عنها بالجملة الفعليّة، مثل: "كَذَّبَتْ ثَمُودُ" (الشّمس:11).

2- النّسبة الاتّحاديّة التّصادقيّة الّتي تقع بين طرفين إسنادهما: المبتدأ وخبره، ويعبّر عنها بالجملة الاسميّة، مثل: "هُوَ الْحَقُّ" (البقرة:91)، و: "أَنْتُمْ ظَالِمُونَ" (البقرة:92).

3- النّسبة التّعليقيّة الّتي تقع بين جملتين كانتا إسناديّتين، ثم صارتا طرفي نسبة تامّة جديدة هما: المعلّق والمعلّق عليه، ويعبّر عنها بالجملة الشّرطيّة[15]، مثل: (فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ) (البقرة:191).

---

(8) انظر: النّحو الوافي، عبّاس حسن، ط3، دار المعارف، القاهرة، من دون تاريخ،ج3، ص1.

(9) انظر: كشّاف اصطلاح الفنون، التّهانوني، ص 1690.

(3) انظر: في التّحليل اللّغوي (منهج وصفي تحليلي)، خليل أحمد عمايرة، الأردن – الزّرقاء، مكتبة المنار، 1987م، ط1، ص87.

(4) انظر: الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة (النّظريّة الألسنيّة)، ميشال زكريّا، بيروت، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، ط2، 1986، ص163؛

– وللاطّلاع والتّوسّع انظر: البنى النّحويّة، نعوم تشومسكي، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، بغداد، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، ط1، 1987.

(12) شرح الرّضي على الكافية، رضي الدّين محمّد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1996م، ج1، ص 227.

(13) شرح الكافية، الاستراباذي، ج1، ص 73، 187.

(14) البحث النّحوي عند الأصوليّين، مصطفى جمال الدّين، ص 257، 258.

(15) الغرض من التّركيب الشّرطي هو تعليق الحكم الّذي يتضمّنه الجزاء بالحكم الّذي يتضمّنه الشّرط، فالنّسبة التامّة الشّرطيّة: هي نسبة بين تركيبين كانا مستقلّين ثمّ فقدا استقلالهما ليكونا جزأين من تركيب جديد يعبّر فيه الأوّل عن المعلّق عليه والثّاني عن المعلّق. أمّا أداة الشّرط فإنّها ذات أثر في تغيير النّسبة التّامّة لجملتيها بحيث تفقدهما استقلالهما، وهو ما يترتّب على تماميتهما من صحّة السّكون وصيّرت كلاً منهما طرفاً لنسبة تعليقيّة جديدة. (البحث النّحوي عند الأصوليّين، مصطفى جمال الدّين، ص 257).

ب- النّسبة غير التّامّة (النّاقصة):

عندما يكون الإسناد غير أصلي فتكون النّسبة غير تامّة (ناقصة) لا يصحّ السّكوت عليها[16]،وهذه النّسبة تكون في مكمّلات العمليّة الإسناديّة بين طرفين لم يجرّدا للإسناد، وإنّما يكوّنان تركيباً إفراديّاً، كما في الإضافة والصّفات والمصادر؛ لأنّها لم توضع أصلاً للإسناد، ولكنّها لا تخلو من نسبة تربط طرفيها لتؤدّي معنىً خاصّاً لا يؤدّيه غيرها من الابتدائيّة والفعليّة في النّسبة الأصليّة.

وهذه النّسبة التّقييديّة النّاقصة نوعان:

1- تركيبيّة ويدلّ عليها موقع الكلمة من التّركيب النّاقص، كالمضاف والمضاف إليه، والصّفة والموصوف. وعلى سبيل المثال: عند سماع جملة مثل: (قدمَ غريبٌ) يلاحظ تعدّد الاحتمالات الذّهنيّة في أمر الغريب: ما اسمه؟ من أين قدم؟ ما صلته بنا؟ ما غرضه؟ ... كلّ هذا وأكثر منه لا يفهم من هذه الجملة وحدها، ولا تدلّ عليه النّسبة الأصليّة فيها. ومن ثمّ كانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظيّة تؤدّي إلى زيادة معنويّة؛ كأن نقول: (قدمَ غريب شجاع)؛ فننسب الشّجاعة للغريب، فهذه نسبة أيضاً؛ لكنّها نسبة جزئيّة أو فرعيّة، ليست أصليّة كالسّابقة؛ إذ لا يتوقّف – في الغالب – على هذه النّسبة الجزئيّة أو الفرعيّة، المعنى الأساسي للجملة، ولا يختلّ بحذفها، وكذلك الأمر لو قلنا: قدم الغريبُ مبتسماً، ...، وغير ذلك من الزّيادات اللّفظيّة الفرعيّة الّتي منها: الحال، والتّمييز، والمفعولات، وغيرها من المكملات الّتي تزاد على طرفي الجملة الأصليّة؛ فتكسبها معنى جزئيّاً جديداً، قد يمكن الاستغناء عنه[17].

أمّافي قولنا:(علا صوتُ الحقِّ)؛فكلمة "الحقّ" هي تكملة، ولو لم تذكر لكانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظيّة تتبعها زيادة معنويّة جزئيّة، تزيل التّعميم والإطلاق عن المراد من كلمة "صوت"؛ إذ لا ندري أهو صوت للمذياع أم للتّلفاز أم للظّلم، ... ؟، فكلمة "الحقّ" هي القيد الّذي أزال تلك الاحتمالات؛ بأن جعل المطلق العام محدوداً محصوراً، و كذلك فعلت كلمة "الأخدود" في قوله تعالى: " قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ" (البروج:4).

2- تحليليّة: وتدلّ عليها صيغ الصّفات المشتقّة، كصفة الفاعل، والمفعول والمبالغة، والتّفضيل، والصّفة المشبّهة، ممّا تتحلّ معانيها إلى ذات متلبّسة بالحدث[18]، ومثال ذلك: الصّديقُ حافظٌ العهدَ، نقدّرُ الرّجلَ حمّالاً أعباءَ أسرتِهِ، العالمُ محفوظٌ قدرُهُ. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:" أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ" (مريم:46).

والنّحاة يسمّون هذه النّسبة الجزئيّة، أو الفرعيّة: "القيد"، أو "النّسبة التّقييديّة"؛ إذ أنّها منعت التّعميم والإطلاق الشّاملين، وجعلت المراد محدّداً ومحصوراً في مجال أضيق من الأوّل، ولم تترك المجال يتّسع للاحتمالات الذّهنيّة الّتي كانت تتوارد من قبل.

وقد فرّق ابن الحاجب بين النّسبة الإسناديّة بين الفعل والفاعل أو نائب الفاعل والخبر والمبتدأ، والنّسبة الإضافيّة بين المضاف والمضاف إليه بقوله: "والكلام وما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلّا في اسمين، أوفي فعل واسم...، والمراد بالإسناد أن يخبر بكلمة أو أكثر عن أخرى... فقولنا: أن يخبر، احتراز عن النّسبة الإضافيّة"[19].

---

(16) كشّاف اصطلاح الفنون، التّهاوني، ص 1690.

(17) انظر: النّحو الوافي،عبّاس حسن، ج3، ص2.

(18) البحث النّحوي عند الأصوليّين، مصطفى جمال الدّين، ص 305.

()19 شرح الكافية، الاستراباذي، ج1، ص 31.

ت- النّسب الخاصّة:

وهي النّسب التّركيبيّة الجزئيّة غير المستقلّة بالمفهوميّة، يدلّ عليها التّركيب الجزئيّ المكوّن من الحرف ومدخوله، وهو أن يكون اللّفظ متوقّفاً فهم معناه على غيره، فهو لا يتصوّر إلّا مع ذلك الغير، ويدلّ على هذه النّسبة الحروف والأدوات، كحروف الجرّ والعطف والاستفهام والاستثناء، وأمثالها[20]، فمثلاً الحرف (في) لا يدلّ على معناه الإفرادي، وهو الظّرفيّة إلاّ بذكر متعلّقه، كقوله تعالى: "وفي السّماء رزقكم وما توعدون" (الذّاريات:22).

3- علاقة النّسبة بالإسناد.

إنّ الإسناد علاقة قابلة للتّقييد، يعمل علم النّحو على توجيهها وفق النّمط النّحوي المقصود، فأيّ تركيب يحتوي على جملة من القرائن المعنويّة أو العلاقات السّياقيّة المصاحبة لعمليّة الإسناد، والمعاني النّحويّة الكامنة في هذه العلاقات تصل إلى المتلقّي، فيدرك من خلالها المعاني والأفكار المجرّدة الّتي أراد المتكلّم توصيلها[21].

فكلّ ملفوظ بسيط يتكوّن من علاقة إسناديّة بين مسند إليه ومسند، وكلّ ما خرج عن المسند إليه والمسند هو قيد يتسلّط على أحدهما أو على العلاقة الإسناديّة، ويحمل هذا القيد حصراً للّفظ الّذي يتعلّق به، وعمليّة القيد هذه يمكن تكرارها، وبالتّالي يمكن لقيدٍ أن يسلّط على قيد آخر.

وكلّ ملفوظ معقّد يحلّل إلى إسناد بسيط واحد تتعلّق به عمليّة تقييد واحدة أو أكثر، وتكون للعمليّة تلك بنية إسناديّة أخرى، وكذلك عمليّات التّخصيص للمركّب الاسمي (التّعريف، النّعوت، الإضافة، البدل، إلخ...)، وهي قيود تسلّط على المسند إليه أو على اسم آخر. وبالمثل فإنّ المفاعيل بأنواعها هي عمليّة قيد على المسند ، وكذلك العناصر المكمّلة للإسناد، كالتّوكيد بالمصدر المشبع بمعنى الفعل، الغائيّة (المفعول له)، تفسير الإبهام بالتّمييز، الإخراج بالاستثناء، الظّرفيّة (المفعول فيه)، وغيرها كثير ممّا يتعلّق بالإسناد في شكله النّمطي النّحوي[22].

وبهذا يتّضح أنّ النّسبة أعمّ من الإسناد، لأنّها تضمّ الإسناد المفيد فائدة يحسن السّكوت عليه، والّذي لا يحسن السّكوت عليه كالمضاف إليه والجار والمجرور، فالإسناد لا يزيد عن كونه نوعاً واحداً من أنواع النّسبة،غير أنّه "نسبة مقوّمة للمركّب يفاد بها المخاطب"[23] في نظر محمّد بن علي الجرجاني، أمّا النّسبة فجنس يشمل نسب التّراكيب اللّفظيّة كلّها، وقيد التّقويم مُخرج ما كان من النّسبة تعلّقيّاً، وقيد الإفادة مخرج ما كان من المركّبات إضافيّاً أووصفيّاً[24]. وسبيل ذلك أن يمحّص النّسبة للدّلالة على جميع العلاقات السّياقية المختزلة في القرائن المعنويّة الأساسيّة الثّلاث: قرينة الإسناد، وقرينة التّخصيص بمختلف فروعها، وقرينة المشاركة.

4- دوالّ النّسبة.

يرى فندريس أنّ الجملة تشمل نوعين من الدّوال هما:

---

(20) انظر: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليّين، موسى بن مصطفى العبيدان، دمشق، الأوائل للنّشر والتّوزيع والخدمات الطّباعيّة، ط1، 2002م، ص 17.

(21) الجملة العربيّة، إبراهيم عبادة، الإسكندريّة، منشأة المعارف، من دون طبعة، 1988م، ص15.

(22) انظر: الإسناد في نمطيه: النّحوي والبلاغي (بحث)، يوسف وسطاني، مجلّة التّراث العربي، العدد (114)، حزيران 2009، السّنة التّاسعة والعشرون، تصدر عن اتّحاد الكتّاب العرب بدمشق، ص 212، 213.

(23) الإشارات والتّنبيهات في علم البلاغة، محمّد بن علي الجرجاني، تحقيق: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، 1997م، ص18.

(24) انظر: المرجع السّابق نفسه، ص 18.

- دوال الماهيّة: وهي العناصر اللّغويّة الّتي تعبّر عن ماهيّة التّصوّرات (مواد اللّغة المعجميّة).
- دوال النّسبة: وهي العناصر الّتي تعبّر عن النّسب بين الماهيّات (ما يطرأ على مواد اللّغة في أثناء تركيبها من تقديم وتأخير، وصيغ، ولواحق، وزوائد، وعلامات، وأدوات نحويّة... وهي كلمات فارغة من مضمونها المعجمي؛ ولكنّها حين توصل بغيرها تعطي مضمونها النّسبي الرّابط: كالحروف، والأدوات، والأفعال المساعدة).

ففي المثال الذي قدمه فندريس (الحصان يجري)، يرى أنّ دوال الماهيّة هي:ماهيّة الحصان أو ماهيّة الجري، ودوال النّسبة هنا هي: كون الجري المسند إلى الحصان على العموم محمولاً على الشّخص الثّالث المفرد الإخباري. وعلى ذلك تعبّر دوال النّسبة عن النّسب الّتي يقيمها العقل بين دوال الماهيّة (عناصر التّصوّر الموضوعيّة)[25].

ويمكن تقسيم دوال النّسبة إلى نوعين: النّسبة بالصّيغة، والنّسبة بالحروف.

أ) النّسبة بالصّيغة.

لقد عبّر بعض النّحاة عن المبتدأ والخبر وعن الفعل والفاعل بالمسند والمسند إليه، ولكنّهم لم يبحثوا حقيقة الدّال على النسبة (الإسناد) بين المسند والمسند إليه، وإن أشار بعضهم إلى الضّمير الرّابط في الجمل الاسميّة؛ فهو مشابه لطريقة الحمل في القضايا المنطقيّة المؤلّفة من موضوع ومحمول ورابطة [26].ففي جملة: (عليّ هو العارف) مثلاً، قال النّحويّون:إنّ الضّمير جاء لرفع التباس الخبر بالصّفة لا لربطه بالمبتدأ، وقد يأتون به للتّأكيد فقط، ولذلك سمّي هذا الضّمير عند البصريّين بضمير الفصل وعند الكوفيّين بالعماد، ولم يسمَ بضمير الرّبط، علماً بأنّ إحداثه للرّبط واقع قائم في الجملة. وأما ما قدّروه من ضمير في الخبر إذا كان مشتقاً كما في جملة: (عليّ عارف) فهو على أساس ما التزموا به من إعمال المشتق عمل فعله، بدليل أنّهم يقدّرون الضّمير فاعلاً للمشتق[27]، يضاف إلى ذلك أنّ الخبر يحتاج إلى ما يربطه بالمبتدأ، والضّمير المستتر في اسم الفاعل يقوم بهذه الوظيفة، أمّا الجمل الفعليّة فقد اكتفوا بالقول عنها إنّها دالّة على نسبة الحدث إلى فاعله، ولم يعيروا اهتماماً للدّال على هذه النّسبة[28].

لكنّ النّحاة المتأخّرين تحدّثوا عن الأجزاء الّتي يتركّب منها الفعل ومنها النّسبة، فنسب الصّبّان إلى جمهورهم:"عدم دخول النّسبة في مفهوم الفعل؛ بل الدّال عليها جملة الكلام"، ونسب إلى آخرين كالسّيّد:" أنّ النّسبة إلى الفاعل المعيّن جزء مفهوم الفعل، فدلالته على مجموع الحدث والزّمان تضمّن"[29].

فللنّحاة رأيان في الدّال على النّسبة في الجملة الفعليّة:

الرّأي الأوّل: إنّ الدّال عليها وضع الجملة كاملة.

الرّأي الثّاني: إنّ الدّال عليها صيغة الفعل نفسه.

---

(25) انظر: اللّغة، فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدّواخلي، محمّد القصّاص، القاهرة مكتبة الأنجلو المصريّة، 1950م، ص105؛
- و: مبادئ اللّسانيّات، أحمد محمّد قدّور، دمشق، دار الفكر، ط3، 2008، ص193،192.
(26) البحث النّحوي عند الأصوليّين، مصطفى جمال الدّين، ص 175.
(27) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ج1، ص227.
- و: البحث النّحوي عند الأصوليّين، مصطفى جمال الدّين، ص175.
(28) انظر : البحث النّحوي عند الأصوليّين، مصطفى جمال الدّين، ص175.
(29) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على الألفيّة ومعه شواهد العيني، محمّد بن علي الصّبّان، تحقيق: طارق عبد الرّؤف سعد، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة، من دون تاريخ، من دون طبعة، ج2، ص162.

ويرى بعض اللّغويّين المتأخّرين أنّ صيغة الفعل (أكلَ) و(يأكلُ) تدلّ على حدوث الحدث وانتسابه إلى الفاعل بالمطابقة (الدّلالة التّضمنيّة؛ أي: أنّها جزء المعنى الّذي وضع له لفظ الفعل) لا بالالتزام (أي: أنّ النّسبة خارجة عن معنى الفعل؛ ولكنّه دالّ عليها بالالتزام)، فالصّيغة فيهما مطابقة للدّلالة على الحدث وإسناده أونسبته[30].

وقد يقال: إنّ نسبة الحدث، كما هي مدلول صيغة الفعل، كذلك هي مدلول صيغ المشتقّات الأخرى، كأسماء الفاعلين والمفعولين والصّفات المشبّهة؛ فلا يبقى ما يميّز الفعل عن هذه الأوصاف[31]. ويجيب بعض اللّغويين بالفرق بين النّسبتين؛ فالنّسبة الموجودة في صيغتي (فعل) و(يفعل) نسبة تامّة يصحّ السّكوت عليها، وتستدعي تلك النّسبة ملاحظة كلّ من الحدث الموجود في (شرب عليّ) – مثلاً – والذّات المنسوب إليها ملاحظة خاصّة، بحيث يمتاز كلّ منهما عن صاحبه، وتكون النّسبة الّتي ربطت بينهما ملحوظة للمتكلّم والسّامع بصورة مستقلّة عن الطّرفين؛ فهي ليست جزءاً مقوّماً للحدث، ولا جزءاً مقوّماً للذّات، وإن تقوّمت هي بهما[32]، يقول النّائيني: "إنّ النّسبة متقوّمة بالطّرفين فيلزم من أخذها فيه أخذ الذّات أيضاً، وإلّا كانت قائمة بطرفٍ واحدٍ وهو محال "[33].

أمّا النّسبة الموجودة في صيغة (فاعل) وأخواتها فهي نسبة ناقصة لا يصحّ السّكوت عليها، وهي غير ملحوظة بنفسها من قبل المتكلّم والسّامع؛ لأنّ مهمّتها ربط الحدث بالذّات على نحو الاتّحاد بينهما لا الامتياز، حيث يصحّ انتزاع (شارب) مثلاً من الذّات المتلبّسة بالشّرب[34]، ودلالة صيغة الفعل على النّسبة التّامة هو الرّأي السّائد بين كثير من اللّغويّين عدا قليل منهم ذهب إلى أنّ الفعل يدلّ على النّسبة النّاقصة؛ لأنّ كلّ نسبة موطنها الأصليّ هو الواقع الخارجي، لا تكون في الذّهن إلاّ تحليليّة، وكلّ نسبة تحليليّة هي نسبة ناقصة ، أمّا النّسبة التّامة الّتي نحسّ بها في قولنا: (ضَرَبَ زيد) فهي مدلول وضع الجملة الفعليّة كاملة، لا مدلول هيئة الفعل بمفرده[35].

وهو رأي صحيح عند بعضهم لو التزمنا بأنّ كلمة (شارب) ككلمة (شربَ) تدلّ مع النّسبة على ذات مبهمة غير الفاعل، وهو ما لم يلتزم به القائلون بالمقولة السّابقة؛ هذا لأنّ الضّمير المقدّر في (شرب) نابع من الفعل نفسه، أمّا الضّمير المقدّر في (شارب) فهو – وإن كان نابعاً من اللّفظ نفسه – لا يصحّ السّكوت عليه إلاّ مع وجود قرينة تفيد إرادة المتكلّم للإخبار أو حذف المبتدأ، وهذا غير موجود في الفعل (شرب)، أضف إلى ذلك أنّه لا محذور من القول بأنّ النّسبة في الفعل نسبة تحليليّة يصحّ السّكوت عليها، إلاّ مخالفة القواعد الّتي ألزم اللّغويّون بها أنفسهم من كون النّسبة التّحليليّة ناقصة لا يصحّ السّكوت عليها، وهذه القاعدة أُسّست على افتراضٍ عقليٍّ ولم تدرس من خلال النّظام اللّغويّ بكامله.

---

(3) انظر: الفوائد الضّيائيّة (المعروف بشرح ملّا جامي)، أبو البركات عبد الرّحمن بن أحمد الجامي، مكتبة البشرى، كراتشي، باكستان، 2011م، ط1، ص14.

– و: حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، ج2، ص162.

(31) البحث النّحوي عند الأصوليّين، مصطفى جمال الدّين، ص171.

(32) انظر: البحث النّحوي عند الأصوليّين، مصطفى جمال الدّين، ص 131

(33) أجود التّقريرات، تقرير بحث النّائيني للسيد الخوئي، إيران، قمّ، مطبعة الغدير، ط2، 1328هـ، ج1، ص63.

(34) انظر: البحث النّحوي عند الأصوليّين، مصطفى جمال الدّين، ص 172.

– و: بدائع الأفكار في الأصول، آغا ضياء العراقي، النّجف، المطبعة العلميّة، 1370 هـ، ج1، ص 157.

(35) بحوث في علم الأصول (تمهيد في مباحث الدّليل اللّفظي) تقريراً: لأبحاث محمّد باقر الصّدر، حسن عبد السّاتر، إيران، قم، دار محبّين للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 1423هـ، ط1، ج2، ص(148،149).

وذهب بعض الباحثين إلى أنّ ذلك الرّأي في دلالة صيغة الفعل على النّسبة يريحنا من تحمل تقدير الرّوابط كتقدير الضّمير في (ضَرَبَ) ويجنّبنا قسر الجملة العربيّة على مجاراة طبيعة القضيّة الحمليّة عند المناطقة[36]،غير أنّ الأمر لا يعود إلى التّرويح والتّشهي بل يعود إلى الواقع الوصفيّ الذّي يقود إلى دلالة الفعل على النّسبة ، ممّا يلزم منه الدّلالة على فاعل مبهم ، وهو ما يعبّر عنه النّحويّون بالضّمير المستتر في الفعل ، ويتّفق مع معطيات الدّرس اللّغوي الحديث الّذي يذهب إلى أنّ صيغ الأفعال والمشتقّات وما فيها من تبادل الحركات وما يدخل عليها من لواحق ولواصق دلائل على النّسبة[37]وهي جزء من االمنسوب، وقد تكون هذه الدّلائل جزءاً مستقّلاً عن المنسوب والمنسوب إليه مثل أفعال الكينونة والضّمائر، ومثل الأدوات الدّالة على نسب خاصّة كحروف الجرّ، وقد يكون الدّال على النّسبة وضع الجملة كاملة وموقع الكلمة المنسوبة بين كلماتها الأخرى، كموقع الصّفة من الموصوف وموقع المضاف من المضاف إليه.

و قسّم فندريس دوال النّسبة إلى عدّة فصائل؛ كفصيلة العدد والجنس، والتّعريف والتّنكير، والزّمان والمكان، وفصيلة المعاني الوظيفيّة... وهذه الفصائل يُستدلّ عليها بالمورفيمات (الوحدات الصّرفيّة)[38]، فإذا قلنا على سبيل المثال: "السّيّاح يتجوّلون في أسواقِ المدينةِ" نجد دوال نسبٍ عن عدد من الفصائل النّحويّة نستعرضها وفق الجدول الآتي:

جدول دوال النّسبة على الفصائل النّحويّة.

الكلمة	دالّة النّسبة	الفصيلة النّحويّة
السّيّاح	(همزة الوصل واللّام) دالّة نسبة على التّعريف	التّعريف والتّنكير
السّيّاحُ	(الضّمّةعلى الحاء) دالّة نسبة على الإسناد أو الفاعليّة مجازاً	المعنى الوظيفي (الفاعليّة أو الإسناد)
يتجوّلون	(الواو والنّون) دالّة نسبة على أنّ الفعل مسند إلى جماعة الذّكور	العدد (الإفراد، التّثنية، الجمع)
يتجوّلون	(ياء المضارعة) دالّة نسبة على أنّ زمن الفعل في الحاضر أوالمستقبل	الزّمن
في أسواقِ	حرف الجرّ(في) دالّة نسبة على المكان	المكان
المدينةِ	(الكسرة تحت التّاء) دالّة نسبة على أنّ الأسواق ملك أوتابعة للمدينة (الإضافة)	المعنى الوظيفي (الإضافة)

(36) البحث النّحوي عند الأصوليّين، مصطفى جمال الدّين، ص 178.

(37) انظر : اللغة، فندريس، ص 113.

– و: البحث النّحوي، جمال الدّين، ص(178،179).

(38) قسّم فندريس دوال النّسبة إلى عدّة فصائل للاطّلاع على شرحها انظر: اللّغة، فندريس، ص(105– 112).

– و: ظاهرة الإعراب في النّحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، الإسكندريّة، دار المعرفة الجامعيّة، من دون طبعة، 1994م، ص(22، 23).

وتعدّ دراسة البنية الصّرفيّة في النّظم اللّغوي مرتكزاً مهمّاً وباباً ثابتاً ومَلحظاً إضافيّاً في مناهج التّحليل النّحوي الحديث، وهذا بعض ما عرفه للعرب مؤرخو علم اللّغة، إذ يعدّونهم من أوّل من عُني بالعلاقة بين صيغة الكلمة على مستوى الصّرف ووظيفتها في التّركيب على مستوى النّحو؛ وذلك لأنّ الصّيغة تدلّ على النّسبة الرّابطة لأجزاء الجملة، فهناك علاقة وثيقة بين المستويين الصّرفي والنّحوي، واللّغة العربيّة محظوظة جداً بوجود هذه الصّيغ الصّرفيّة؛ لأنّ هذه الصّيغ تصلح لأن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السّياق، واتّخاذ الصّيغة الصّرفية أداة من أدوات خلق الحدود بين الكلمات في السّياق مزيّة اللّغة العربيّة من كبريات مزاياها الّتي تفاخر بها، وتساعد الصّيغة في الأعمّ الأغلب على تحديد الباب أيضاً.

وإذا نظرنا إلى المعنى بوصفه علاقة بين الصّيغة والفكرة حقّ لنا أن نقول: إنّ تغيّر الدّلالة من عصر إلى عصر ليس إلاّ ربط الفكرة بصيغة جديدة أو ربط الصّيغة بفكرة جديدة. فالنّسب الرّابطة للكلام تتولّد من خلال علاقة الصّيغة بالمادّة، ولولا اختلاف المعنى لم تختلف الصّيغة، وتغيّر الصّيغ يؤدّي إلى تغيّر المعنى، وهذا يعني قيمة الصّيغة في إيجاد النّسبة تبعاً لما تحدثه الصّيغ من اختلاف في المعاني، وإن كانت المادّة المشتقّة منها واحدة، يقول أبو هلال العسكري:" فأمّا في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللّفظان والمعنى واحد كما ظنّ كثير من النّحويّين واللّغويّين"[39]، فالأوزان المختلفة لها معان مختلفة، واختلاف المعاني يقتضي تغيّر النّسبة من أصليّة إلى فرعّية وبالعكس، فالمبالغة في الفعل تحوّله إلى جامد أو صفة أو مصدر، والنّسبة في ذلك ليست واحدة، " وذلك أنّك في المبالغة لا بدّ أن تترك موضعاً إلى موضع، إمّا لفظاً إلى لفظ، وإمّا جنساً إلى جنس ... ولذلك أيضاً إذا أريد بالفعل المبالغة في معناه، أُخرج عن معتاد حاله من التّصرف فمنعِه، وذلك نعم وبئس وفعل التّعجب"[40].

ربّما بولغ في الفعل فجاء بالصّيغة الاسميّة كالمجاهدين والمؤمنين، لأنّه للشّأن والصّفة"[41]، فالمبالغة في الفعل تعني تكرار الحدث من الذّات وزيادته حتّى يصبح قيداً أو صفة لها، فإذا بولغ في الصّفة صارت حدثاً يمكن تقييده بالذّات إذا نسب إليها بالإضافة، مثل: فإنّما هي إقبال وإدبار، تقول: إقبالها وإدبارها يشقّ عليّ، وهذا يعني أنّ الفعل حدث مقترن بنسبة لا بزمن؛ لأنّ دلالته الزّمنيّة قد تُسلب منه، فيدلّ على ما يحدث دون قيد بزمن معيّن، نحو قوله تعالى: " وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ" (البقرة، 228)، وقوله:"وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ" (البقرة، 233).

كما يبالغ في الفعل فيأتي وصفاً دالاً على المستقبل، نحو قوله تعالى: "لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلاَّ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ" (الشعراء، 3)، أو تصحبه قرينة تعيّن زمنه، نحو قوله تعالى:"رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ" (آل عمران، 9)، أويضاف إلى معموله فيدلّ على المعنى وإضافته محضة، نحو قوله تعالى:" الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً" (فاطر،1)، وقوله:"إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ" (الطّلاق، 3).

ويبالغ في الوصف فيأتي مصدراً مخبراً به، نحو قوله تعالى:" إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ " (هود، 46)، أو يكون وصفاً أو حالاً، نحو قوله تعالى: "فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً" (طه، 77)، وقوله: "ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً" (البقرة، 260)؛ أي: ساعيات.

---

(39) الفروق اللغويّة، أبو هلال العسكري، ص24.

(40) الخصائص، ابن جنّي، مج2، ص284.

(41) البرهان في علوم القرآن، ج4، ص67.

وقد يأتي المصدر بمعنى اسم الفاعل لغرض المبالغة في الوصف، نحو قوله تعالى: "يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلائِكَةُ صَفّاً" (النّبأ، 38)؛ أي: مصطفّين، وقوله:" وَكَانُوا قَوْماً بُوراً" (الفرقان، 18)؛ أي: بائرين. وبمعنى اسم المفعول، نحو قوله تعالى: " وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً" (لقمان، 6)؛ أي: مهزوءاً بها، وقوله: "تَبْغُونَهَا عِوَجاً" (آل عمران، 99) بمعنى معوجّة؛ أي: مائلة عن الحقّ.

وتأتي (فعيل) للدّلالة على ثبوت الوصف الّذي بمعنى فاعل، نحو قوله تعالى:" فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ" (ق، 22)، وبمعنى مفاعل، نحو قوله تعالى:" أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ" (ق، 24)، وقوله:" وَلا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً" (النّساء، 105)، وبمعنى مفعول، نحو قوله تعالى: "كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ" (المدّثّر، 38).

كما تأتي (فعول) بمعنى فاعل، نحو قوله تعالى: "وَأَنزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً" (الفرقان، 48)، وهي مبالغة في طاهر، وبمعنى مفعول، نحو قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الأَرْضَ ذَلُولاً" (الملك، 15)؛ أي: مذلولة.

وتأتي فعّال للنّسب الدّالة على الثّبوت، نحو قوله تعالى: "وَمَا أَنَا بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيد" (ق، 29)، بمعنى ذي ظلم؛ لقوله: "لا ظُلْمَ الْيَوْمَ" (غافر،17).

ب) النّسبة بالحروف.

الجملة العربيّة تتألّف من كلمات ذات معانٍ مختلفة متباينة، ولا تعطي هذه الكلمات معنى موحّداً مفيداً للمتلقّي إلّا عند ارتباط بعضها ببعض بوساطة الحرف الّذي يقوم بهذه العمليّة، وهذا الحرف قد يكون كلمة مستقلّة كحروف الجرّ والعطف والاستفهام والتّمنّي والنّداء والاستثناء، وهو ما اصطلح عليه (بحروف المعاني)[42]، وقد يكون حروفاً وحركات غير مستقلّة عن أصول الكلمات؛ ولكنّها زائدة عليها وتمتزج معها بحيث تساهم في بناء معنى المفرد، أوفي بناء معنى المركّب، وتسمّى (حروف المباني) وهو ما اصطلح عليه عند النّحاة (بالصّيغ)[43]، والحروف بنوعيها (حروف المعاني، حروف المباني) لها معان نسبيّة تؤدّيها ضمن وظيفة الرّبط بين المفردات؛ فمعناها ينحصر في قيمتها الوظيفيّة ، ودلالاتها الّتي تكتسبها في السّياق.

لقد تقدّم الحديث عن النّسبة بالصّيغة؛ لهذا سيقتصر حديثنا هنا على النّسبة بحروف المعاني، وما تحمله من معان نسبيّة خاصّة.

الحرف في اللّغة: الطّرف والجانب[44].

ومصطلح (الحرف) يطلق على قسيم (الاسم والفعل)، والحقيقة هو جانب مقابل لهما حيث يقعان عمدة في الكلام، وهو لا يقع عمدة؛ أي: لا يقع منسوباً ولا منسوباً إليه؛ لأنّه غير مستقلّ بذاته بخلاف الاسم والفعل. والحرف هو الأداة الرّابطة؛ لأنّها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل كـ (عن وعلى ونحوهما)[45].

ونتلمّس نشأة مصطلح (الحرف) في كتاب سيبويه الّذي عرّفه بقوله: "... وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[46]. وعرّفه كثير من النّحاة الّذين جاؤوا بعده بأنّه: " ما دلّ على معنى في غيره"[47]؛ ولكن هناك روايات نسبت أوّل تعريف

(42) الإيضاح في علل النّحو، الزّجّاجي، ص54.

(43) البحث النّحوي عند الأصوليّين، ص200.

(44) لسان العرب، ابن منظور، مج2، مادّة(حرف)، ص838.

(45) لسان العرب، ابن منظور، مج2، مادّة(حرف)، ص837.

(5) الكتاب، سيبويه، ج1، ص12.

(47) انظر (على سبيل المثال لا الحصر): شرح المفصّل، ابن يعيش، ج1، ص82.

للحرف– بالمعنى الاصطلاحي– للإمام علي بن أبي طالب (عليه السّلام) حيث قال: " الحرف ما أوجد معنى في غيره"[48]، وبعضهم نقل التّعريف عنه بطريقة أخرى: " الحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"[49]. وجاء في شرح ابن عقيل: "الكلمة إن لم تدلّ على معنى في نفسها – بل في غيرها– فهي الحرف"[50].

لهذا يمكننا القول إنّ المعنى الحرفي: هو كلّ معنى لايمكن تصوّره أو وجوده الذّهني إلّا في سياق جملة أوضمن كلمة أخرى، فإذا خرج الحرف من السّياق لا يبقى له إلّا دلالة عامّة مبهمة كدلالة (إلى) على انتهاء الغاية في الزّمان أو المكان[51]، و(على) على الاستعلاء[52]، و(من) على ابتداء الغاية[53]، و(ثمّ) على التّرتيب مع التّراخي في الزّمن (التّرتيب بمهلة)[54]، و(الفاء) على التّرتيب والتّعقيب[55]؛ ولكن هذه الدّلالات الّتي قد تُلمح في هذه الحروف مجرّدة من سياقها لا يمكن أن تخطر على الذّهن إلّا مستصحبة سياقات مألوفة، فهذه الحروف التصقت بدلالاتها الوظيفيّة بعد استخدامها متلازمة معها تلازماً يبقى في الذّهن بعد فكّ التّلازم .

فكلمة (إلى) الّتي نفترض أنّ معناها في قوله تعالى: "وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْداً" (مريم:86) هو انتهاء الغاية المكانيّة؛ أي: نسبة انتهاء الغاية بين السّوق وجهنّم، لو فُصلت عن جملتها لما كانت دالّة على هذا المعنى قطعاً؛ أي: ليس لها صورة في أذهاننا يمكن أن تحكي كلمة (إلى) عنها، وإن كان وجودها في داخل الجملة شرطاً أساسيّاً لفهم معنى الجملة؛ لأنّها هي الّتي ربطت السّوق بجهنّم؛ ولذلك يطلقون على المعنى الحرفي اسم (الوجود الرّابط)[56].

لقد جيء بحروف المعاني اختصاراً وإيجازاً؛ لأنّها جاءت نائبة عن الأفعال الّتي هي بمعناها، (فحروف العطف جيء بها عوضاً عن (أَعطفُ)، وحروف الاستفهام جيء بها عوضاً عن (أَستفهمُ)، ... وحروف الجرّ جاءت نائبة عن الأفعال الّتي هي بمعناها، فالباء نابت عن(ألصق) والكاف نابت عن (أشبه)، وكذلك سائر الحروف؛ ولذلك من المعنى لا يحسن حذف حروف المعاني كحروف الجّر ونحوها؛ لأنّ الغرض منها الاختصار، واختصار المختصر إجحاف)[57].

– و: شرح الرّضى على الكافية، ج4، ص259.

– و:الإيضاح في علل النّحو، الزّجّاجي، ص54.

(1) أجود التّقريرات (تقرير بحث النّائيني)، السّيّد الخوئي، قم، مطبعة الغدير، ط2، 1368هـ، ج1، ص22.

(49) إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمّدأبو الفضل إبراهيم، القاهرة – دار الفكر العربي، بيروت – مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، ط1، 1986م، ج1، ص39.

(50) شرح ابن عقيل على ألفيّة أبي عبد اللّه محمّد جمال الدّين بن مالك، بهاء الدّين عبد اللّه بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، (ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدّين عبد الحميد)، القاهرة، دار التّراث، ط20، 1980م، ج1، ص15.

(51) الجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدّين قباوة– محمّد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1992م، ص385.

(52) السّابق نفسه، ص476.

(53) السّابق نفسه، ص308.

(54) السّابق نفسه، ص426.

(55) السّابق نفسه، ص61.

(56) البحث النّحوي عند الأصوليّين، ص65.

(57) شرح المفصّل، ابن يعيش، ج4، ص453.

لكنّ الأفعال والأسماء تدلّ على المعنى الإفرادي المستقلّ (المعنى المطلق)، الّذي يقع طرفاً من أطراف النّسبة، أمّا الحروف والأدوات فتدلّ على المعنى التّركيبي غير المستقلّ (المعنى الجزئيّ الخاص) الّذي لايمكن وقوعه في طرفي النّسبة؛ لأنّه النّسبة نفسها الّتي تقع بين طرفين، وبالتّالي الحرف دالّة من (دوال النّسبة)، فكلمة (الابتداء ومشتقّاتها) – مثلاً– تدلّ على معنى مستقلّ بنفسه هو(الابتداء المطلق)، أمّا كلمة (من) لا تحمل معنى محدّداً إذا كانت منفردة؛ لكنّها تكتسب معنى تركيبيّاً عندما تدخل ضمن جملة، فابتداء السّفر من اللّاذقيّة في جملة:(سافرتُ من اللّاذقيّة إلى دمشقَ)، وابتداء القراءة من الصّفحة الأولى في جملة: (قرأت الكتاب من الصّفحة الأولى)، ابتداء جزئيّ خاصّ، ف (من) ربطت بين السّفر واللّاذقيّة، وبين القراءة والصّفحة الأولى، فجعلت أحدهما مبتدأ به، والآخر مبتدأ منه، وهذه الابتداءات الجزئيّة تتعدّد بتعدّد الجمل الّتي تدخلها الأداة، وسمّي هذا المعنى النّسبي الرّابط بـ (النّسبة الابتدائيّة) لا الابتداء.[58]

وحروف الاستفهام والجواب دوال نسبة أيضاً؛ لأنّها تفيد إثباتها أو نفيها، وهي تنوبً عن جملة (أستفهم)، وتؤدّي معنى لا يؤدّيه (أستفهم)؛ لأنك: (إذا قلت:"أستفهم"، كانت عبارة عن طلب الفهم، وإذا قلت: "أقام زيد ؟" كان نفس الطّلب فلمّا افترق معناهما، افترق حكمهما)[59].

وهكذا القول في كلّ ما نسمّيه بـ(حروف المعاني)، فما تدلّ عليه: (هل، ولم، وفي) ليست هي معاني ما تدلّ عليه كلمات: (الاستفهام، والنّفي، والظّرفيّة)؛ لأنّ معانيها مطلقة، ومعاني هذه الأدوات هي النّسبة الجزئيّة الخاصّة.

فأدوات النّسب هي العوامل؛ لأنّها المؤثّرة في الجمل التّامّة والنّاقصة؛ لأنّ جميع العوامل هي معان حرفيّة رابطة، فالابتداء والإسناد والإضافة والجرّ والنّصب والجزم كلّها تؤدّي النّسبة، وهي العوامل في النّحو، (وكلّ كلمة بُنِيَتْ أداةً عاريةً في الكلام لتفرِقةِ المعاني فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرفٍ أوفوق ذلك)[60]. فالحرف يطرأ على معاني الكلمات المختلفة فيوحّد بينها ويوجّهها وجهة أخرى؛ لأنّ (الحروف لا يطرأ على معانيها شيء، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظ أخر)[61]؛ لهذا فجميع الحروف لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنهّ ليس لها معنى مستقلّ بذاته، وكان الاسم موطن الإعراب، وهو أصل فيه؛ لاستقلاله بالمعنى، والفعل بعد أن يستوفي الإشارة إلى الفاعل بحروف المضارعة يعرب، ولم يعرب الماضي؛ لأنّه لم يستقلّ بذاته، وليس فيه إشارة إلى فاعل، وإن كانت صيغته دالّة على نسبة أصليّة لازمة؛ لنقصانه حروف المضارعة، وإن وقع في بعض مواقع المضارعة، لذلك بني.أمّا الأمر فقد لازم البناء على السّكون، لغلبة الحرفيّة عليه، لدلالته على الطّلب، وهو معنى حرفي.

كما رأينا نسبة الحروف ليست أصليّة كالاسميّة والفعليّة، لأنّها لا تستقلّ مع مدخولاتها بكلام مفيد، إلاّ في النّداء وهو أيضاً لا يوقف عليه، لأنّ المدعو بحاجة إلى توضيح أو تخصيص وبيان لما دعي إليه، فناسب أن تأتي جملة النّداء بهذا التّركيب بدليل حاجتها إلى جواب، فنسبته فرعيّة متمّمة للنّسبة الأصليّة، كما في حروف المعاني الأخرى.

لحروف المعاني نسب معيّنة خاصّة، وتكون مع ما دخلت عليه كالكلمة الواحدة بدليل أنّ محلّها النّصب؛ لتعدية الفعل إليها، نحو قولك: (قد علمتُ أنّ زيداً منطلقٌ، فـ(أنّ) حرف، وهو مع ما عمل فيه اسم واحد، والمعنى: علمتُ انطلاقَ

(58) للتّوسّع والاطّلاع، انظر: البحث النّحوي عند الأصوليّين، ص(199–239).
– و انظر: شرح الرّضى على الكافية، ج1، ص(37،38).
(59) شرح المفصّل، ابن يعيش، ج4، ص453.
(60) لسان العرب، ابن منظور، مج2، مادّة(حرف)، ص837.
(61) شرح الرّضى على الكافية، ج1، ص64.

زيدٍ، وكذلك (أنْ) الخفيفة مع الفعل المضارع إذا قلت: أريدُ أنْ تقومَ، والمعنى: أريدُ قيامَك. فكذلك (لا) والاسم المُنكَّر بعدها بمنزلة اسم واحد)[62]؛ لأنّها تركّبت معه تركيب (أحدَ عشَرَ) فبني معها على ما ينصب به؛ لتضمّنه معنى حرف الجرّ (من)، حيث نقول:(لا من رجلٍ في الدّار)، جواباً لمن سأل: (هل من رجلٍ في الدّار؟)، ثمّ حذفت (من) من الجواب تخفيفاً، فإذا دخل على(لا) حرف جرّ بطل عملها؛ لأنّها لم تعد مركّبة حينئذٍ بدليل تجاوز العامل لها، نحو: (جئت بلا مالٍ)، وتعلّق الجار بفعل أو ما يشبه الفعل في اللّفظ والتّقدير يدلّ على مهمّة الحرف داخل التّركيب، وهي الرّبط والإيصال؛ لأنّ (الحروف العوامل في النّحو أطراف الكلمات الرّابطة بعضها ببعض)[63].

فلكلّ حرف جرّ مع مجروره متعلَّق يلحق به، وينتسب معنى إليه، وذلك المتعلَّق إمّا أن يكون فعلاً نحو: (استقرّ)، وإمّا مشتقّاً نحو: (مستقرّ وكائن)، وبالمثال يتّضح المقال، ففي قوله تعالى: " فَادْخُلِي فِي عِبَادِي(29) وَادْخُلِي جَنَّتِي(30)" (سورة الفجر: 29–30)، فإنّ الجارّ والمجرور(في عبادي) يفيدان إلحاق أو نسبة معنى الظّرفيّة بالفعل (ادخلي)، فالمعنى العام للعلاقة بينهما هي (النّسبة)، والمعنى الخاص للنّسبة هو (الظّرفيّة) الّتي أفادها حرف الجرّ (في)، وكذلك في قوله تعالى: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى" (الإسراء: 1)، الجارّ والمجرور(من المسجد الحرام، إلى المسجد الأقصى)، يفيدان نسبة معنى (ابتداء الغاية المكانيّة، وانتهاء الغاية المكانيّة) بالفعل (أسرى)، فالمعنى العام للعلاقة بينهما هي (النّسبة)، والمعنى الخاص للنّسبة هو (ابتداء الغاية) الّتي أفادها حرف الجرّ (من)، و(انتهاء الغاية) الّتي أفادها حرف الجرّ (إلى).

وكذلك الشّأن في باقي حروف الجرّ، فكلّ حرف منها يفيد معنى خاصّاً، يندرج تحت معنى عام، هو(النّسبة).

الخاتمة:

وهكذا تبيّن لنا ممّا تقدّم جملة من الأمور أهمّها:

- الدّراسات اللّغويّة العربيّة اتّسمت بسمة الاتّجاه إلى المبنى كما قصدت إلى المعنى، واهتمّت بالمعاني التّركيبيّة؛ فقد أولى النّحويّون عناية فائقة للمعنى والمبنى والعلاقة الرّابطة بينهما.
- للسّياق دورٌ مُهِمّ في تحديد الدّلالة الوظيفيّة للوحدات التّركيبيّة داخله.
- النّسبة أعمّ من الإسناد؛ لأنّها تضمّ الإسناد المفيد فائدة يحسن السّكوت عليه، والّذي لا يحسن السّكوت عليه، وبالتّالي؛ الإسناد لا يزيد عن كونه نوعاً واحداً من أنواع النّسبة، غير أنّه نسبة مقوّمة للمركّب يفاد بها المخاطب.
- كلّ ملفوظ بسيط يتكوّن من علاقة إسناديّة بين مسند إليه ومسند، وكلّ ما خرج عن المسند إليه والمسند هو قيد يتسلّط على أحدهما أو على العلاقة الإسناديّة.
- النّسبة آلة لملاحظة طرفيها وهما ركنا الجملة(المنسوب والمنسوب إليه).
- الصّيغة قد تجرّد من الزّمن، ولكنّها لا تفارق النسبة؛ وبالتّالي الفعل حدث ونسبة وليس حدثاً مقترناً بزمن.
- الصّيغ أدوات ربط، وفصل بين المعاني المختلفة.

---

(62) شرح المفصّل، ابن يعيش، ج1، ص263.

(63) مفردات ألفاظ القرآن ، الرّاغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي ، دمشق – د ار القلم، بيروت – الدّار الشّاميّة، ط4، 2009م، ص228،

- الحروف أدوات النّسبة في الجمل وموجدة لها، وتؤلّف بين المعاني المتباينة فتجعلها معنى واحداً، وأدوات النّسبة هي العوامل؛ لأنّها المؤثّرة في الجمل التّامّة والنّاقصة؛ لأنّ جميع العوامل هي معان حرفيّة رابطة.
- في لغة واحدة محال أن يختلف اللّفظان والمعنى واحد؛ فالأوزان المختلفة لها معان مختلفة، واختلاف المعاني يقتضي تغيّر النّسبة من أصليّة إلى فرعّية وبالعكس.
- الأفعال والأسماء تدلّ على المعنى الإفرادي المستقلّ (المعنى المطلق)، الّذي يقع طرفاً من أطراف النّسبة، أمّا الحروف والأدوات فتدلّ على المعنى التّركيبي غير المستقلّ (المعنى الجزئيّ الخاص) الّذي لايمكن وقوعه في طرفي النّسبة؛ لأنّه النّسبة نفسها الّتي تقع بين طرفين.

مصادر البحث و مراجعه:

1- القرآن الكريم.

2- الاستراباذي، رضي الدّين محمّد، الحسن، شرح الرّضي على الكافية. تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.

3- الأصفهاني، الرّاغب، مفردات ألفاظ القرآن. تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط4، دار القلم، دمشق، الدّار الشّاميّة، بيروت، 2009م.

4- تشومسكي، نعوم، البنى النّحويّة، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، ط1، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، 1987م.

5- التّهانوي، محمّد، علي، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تحقيق: علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996م.

6- الجاميّ، نور الدّين، عبد الرّحمن، الفوائد الضيائيّة (شرح الجامي مع حاشيته الفرح النّامي). ط1، مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان، 2014 م.

7- الجرجاني، محمّد، علي، الإشارات والتّنبيهات في علم البلاغة. تحقيق: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، 1997 م.

8- الجرجاني، محمّد، علي، التّعريفات. تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2003 م.

9- جمال الدّين، مصطفى، البحث النّحوي عند الأصوليّين. ط2، دار الهجرة، قمّ، إيران، 405 هـ.

10- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2003م.

11- حسن، عبّاس، النّحو الوافي. ط3، دار المعارف، القاهرة، من دون تاريخ.

12- الخوئي، السّيّد، أجود التّقريرات (تقرير بحث النّائيني). ط2، مطبعة الغدير، قمّ، إيران، 328هـ.

13- الزّجّاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو. تحقيق: مازن المبارك، ط3، دار النّفائس، بيروت، 1979م.

14- الزّركشي، بدر الدّين محمّد، عبد اللّه، البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط3، مكتبة دار التّراث، القاهرة، 1984 م.

15- زكريّا، ميشال، الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة (النّظريّة الألسنيّة)، ط2، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، 1986م.

16- سيبويه، عمرو، عثمان، الكتاب. تحقيق: عبد السّلام هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983م.

17- السيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن، أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: أحمد شمس الدّين، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م.

18- الصّبّان، محمّد، علي، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على الألفيّة ومعه شواهد العيني. تحقيق: طارق عبد الرّؤف سعد، من دون طبعة، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة، من دون تاريخ.

19- عبادة، إبراهيم، الجملة العربيّة. من دون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندريّة، 1988م.

20- عبد السّاتر، حسن، بحوث في علم الأصول (تمهيد في مباحث الدّليل اللّفظي) تقريراً: لأبحاث محمّد باقر الصّدر. دار محبّين للطّباعة والنّشر والتّوزيع، قم، إيران، 423هـ.

21- العبيدان، موسى، مصطفى، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليّين. ط1، الأوائل للنّشر والتّوزيع والخدمات الطّباعيّة، دمشق، 2002م.

22- العراقي، آغا ضياء، بدائع الأفكار في الأصول. المطبعة العلميّة، النّجف، 1370هـ.

23- العسكريّ، أبو هلال، الفروق في اللّغة. تحقيق: لجنة إحياء التّراث العربيّ في دار الآفاق الجديدة، ط5، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م

24- العقيلي، بهاء الدّين عبد اللّه، عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة أبي عبد اللّه محمّد جمال الدّين بن مالك. ط20، دار التّراث، القاهرة، 1980م.

25- عماير، خليل، أحمد، في التّحليل اللّغوي (منهج وصفي تحليلي). ط1، مكتبة المنار، الزّرقاء، الأردن، 1987م.

26- فندريس، اللّغة. ترجمة: عبد الحميد الدّواخلي؛ محمّد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 1950م.

27- قدّور، أحمد، محمّد، مبادئ اللّسانيّات، ط3، دار الفكر، دمشق، 2008م.

28- القفطي، جمال الدّين علي، يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، 1986م.

29- محمود، عبد السّلام، شرف الدّين، الإعراب والتّركيب بين الشّكل والنّسبة. ط1، دار مرجان للطّباعة، القاهرة، 1984 م.

30- المرادي، الحسن، قاسم، الجنى الدّاني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدّين قباوة؛ محمّد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1992م.

31- مصطفى، محمّد، صلاح الدّين، النّحو الوصفي في القرآن الكريم. من دون طبعة، مؤسّسة علي جراح، الكويت، الصّباح، 1979م.

32- ابن منظور، لسان العرب. تحقيق: عبد الله علي الكبير؛ محمّد أحمد حسب الله؛ هاشم محمّد الشّاذلي، دار المعارف، القاهرة: من دون تاريخ.

33- وسطاني، يوسف، الإسناد في نمطيه: النّحوي والبلاغي. مجلّة التّراث العربي، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، السّنة التاسعة والعشرون، العدد(4)، حزيران 2009م.

34- ياقوت، أحمد، سليمان، ظاهرة الإعراب في النّحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم. من دون طبعة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1994م.

35- ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش، علي، يعيش، شرح المفصّل. تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.